الأمم المتحدة

S/2004/968

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2004
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة**

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا صحفيا أصدرته وزارة خارجية دولة إريتريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن عملية السلام الجارية بين إثيوبيا وإريتريا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد طاهر **بادوري**
السفير
الممثل الدائم

161204 161204 04-64657 (A)
*0464657*

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

## البيان الصادر عن وزارة خارجية إريتريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

مضت أربع سنوات على توقيع إثيوبيا وإريتريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على اتفاق الجزائر للسلام الشامل. هذا الاتفاق الذي وقع بعد مفاوضات طويلة تخللتها هجمات متعاقبة من الجيش الإثيوبي أودت بحياة آلاف من الناس.

واستنادا إلى اتفاق الجزائر، نشرت الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام تتمثل في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بتكلفة سنوية قدرها ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأُنشئت أيضا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لجنة محايدة للحدود بغرض ”تعيين ورسم الحدود المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة في عهد الاستعمار على أساس المعاهدات ذات الصلة المبرمة في عهد الاستعمار (١٩٠٠ و ١٩٠٢ و ١٩٠٨) والقانون الدولي الساري“.

وأعلنت لجنة الحدود قرارها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بعد بحث المذكرات والمذكرات المضادة كبيرة الحجم التي قدمها الطرفان وبعد عقد جلسة سماع دامت أسبوعين. وأصدرت لجنة الحدود كذلك توجيهات مفصلة بشأن ترسيم الحدود وأنجزت ما يلزم إنجازه من أعمال تمهيدية للبدء في ترسيم الحدود على الأرض. وكان هذا العمل سيتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لو أوفت إثيوبيا بما عليها من التزامات تعاهدية ولو تعاونت مع لجنة الحدود وفقا لما نص عليه اتفاق الجزائر صراحة. وكانت ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام ستنتهي في السنة الماضية، مما كان سيوفر تكاليف باهظة للمجتمع الدولي وسيؤذن ببدء عهد السلام والاستقرار في منطقتنا. والأهم من ذلك أن المحنة الإنسانية التي يعاني منها ٦٠ ٠٠٠ من المواطنين الذين لا يزالون مبعدين عن قراهم ومدنهم الأصلية كانت ستتجنب وأن الفرصة الضائعة على شعبي إثيوبيا وإريتريا كانت ستتفادى وأن ضلال مواجهة أخرى لا لزوم و لا مبرر لها كانت ستزال. وكما أكدنا دائما، فإن اللوم لا يلقى على إثيوبيا لوحدها. فشركاؤها في السلام عليهم التزامات تعاهدية وأخلاقية تقتضي منهم أن يقنعوا إثيوبيا بالتمسك بسيادة القانون وبالتقيد بما عليها من لتزامات تعاهدية لتعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا.

وبناء عليه، فإن حكومة إريتريا تؤكد، في هذا الظرف المواتي، أن المستقبل رهن بوفاء إثيوبيا بما يلي:

- احترام اتفاقات الجزائر بشكل كامل وغير مشروط؛
- والامتثال التام لقرار لجنة الحدود الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛
- وسحب قواتها من أقاليم إريتريا ذات السيادة؛
- والتعاون مع لجنة الحدود لكفالة الإسراع بعملية ترسيم الحدود.

وتحث حكومة إريتريا المجتمع الدولي على المساعدة في تأمين السلام والاستقرار في منطقتنا بالضغط على إثيوبيا لكفالة ترسيم الحدود الذي كان ينبغي أن يتم منذ وقت طويل.